

منحنا الوزراء 3 سنوات للإصلاح وحان موعد الاستجابات

القضيبي لـ «الشاهد»: العلي مسؤول عن جميع تجاوزات التجارة

كتب أحمد عبد اللطيف:



• أحمد القضيبي

أعلن النائب أحمد القضيبي جاهزيته لمناقشة الاستجابات المقدم إلى وزير التجارة والصناعة يوسف العلي خلال الثلاثاء المقبل وسكون القرار النهائي بالنسبة للأعضاء بعد الاستماع لردود الوزير على محاور الاستجابات.

وقال القضيبي لـ «الشاهد» رداً على الوزير العلي: كما لم يصدت في صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتحمل الوزير المسؤولية المباشرة ومن المفترض أن يكون متابعاً للسياسة العامة للوزارة وجميع الجهات التي يتصرف عليها وهل تشير بالطرق الصحيحة من عدمه، مشيراً إلى أن ما يحدث داخل الصندوق من مخالفات وأمر غير قانونية ليست تراكمية كما قال الوزير وإذا كان هذا الكلام صحيحاً فلهنا أمور تحدث في هيئة الصناعة مثل ما يتحملها الوزير فهذا الكلام غير صحيح وعليه أن يتحمل المسؤولية السياسية تجاه جميع المخالفات.

وأضاف قائلاً: الوزير العلي مسؤول عن السنة المالية لصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الإيرادات من المفترض عليه أن يعمل بغض النظر عن

الرد على باقي الأسئلة. مضافاً: استنفدت الفترة القانونية دون وجود الردود فكان أممي خيار واحد فقط وهو تقديم الاستجابات الذي شاركني فيه النائب مبارك الحريص، وحتى تكون واضحين ولا نظلم أحداً فالوزير مسؤول عن وزارته منذ تولي حقيبة فمن المفروض أن يكون ملماً بكافة الأمور الإدارية والمالية بدل ما يقول إنها أخطأ تراكمية من وزراء سابقين.

وعن إعلان عدد من النواب تقديم استجابات لبعض الوزراء خلال الفترة المقبلة أجاب: هذا شيء طبيعي فالنواب منحوا الوزراء مهلة 3 سنوات من أجل تحسين الأوضاع داخل الوزارات ولكن للأسف لم يحدث وتراجعت عمليات إنجاز المشاريع وتأخرها وتعطيلها، وفي الوقت نفسه على المستوى الشخصي كنت متابعاً لكل الأمور قبل تواجدي في المجلس كوني مهتماً بالشأن الاقتصادي والمالي من خلال مناصبي كعضو غرفة التجارة والصناعة فكنت أتوقع وجود تعديلات داخل وزارة التجارة والصناعة بعد تولي العلي ولكن تراجعت الأمور أكثر فكان الاستجواب هو آخر الأدوات الدستورية لنصحيح المسار داخل الوزارة.

طالب الحكومة بتطبيق القانون على اليد العليا

الطريجي يسأل عن تعيينات مشاريع البيئية



• عبدالله الطريجي

وطالب الوزير بتوضيح أسباب عدم تعيين رئيسة المجموعة في الوحدة المالية والحسابية ومديره علماً بأنها قد حصلت على تقدير امتياز من جميع الإدارات السابقة والمسؤولة عنها؛ وما المؤهل العلمي لمدير الوحدة الإدارية في نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة المسؤولة عن إصدار قرارات التعيين وتحديد المكافآت ودرجات التأمين وما كانت مسؤولياتها السابقة قبل التعيين في هذا المنصب؛ ومك عدد الموظفين الأجانب التي تم تعيينهم في الأمانة اعتباراً من تاريخ 2014/1/1 حتى 2015/12/13 مقارنة بعدد الكويتيين الذين تم تعيينهم خلال نفس الفترة؛ وهل تم تغيير الهيكل التنظيمي للأمانة بهدف تشكيل فرق عمل والاستعانة عن الموظفين لتقليل الصروفات وفقاً لوجوه النظر المعلقة من الإدارة الحالية والذي لأجله تم تقديم عرض مكافأة الاستحقاق للعاملين نقطة الارتباط بهدف إغراء الموظفين للاستقالة بتوفير المصروفات، هل تم ذلك بالفعل وهل تم تقيص العمالة؛ واستطرد قائلاً: عند تعيين مدير جديد لوحدة المالية والمحاسبية ضاف إليها وحدة العقود وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد ما هو وضعه الوظيفي في جهة عمله السابقة والهيئة العامة لتقدير التعويضات؛ وهل تم الإعلان عن هذه

على الهيئة لاسيما قانون الوحدة الوطنية وقانون الإعلام الإلكتروني، مؤكداً أن التأخر الحكومي في رفع الهيئة يعني مزيداً من الفتنة وضرب الوحدة الوطنية. وأضاف الطريجي في تصريح صحفي أننا ننظرنا كثيراً لتخذ الحكومة ما يفترض عليها اتخاذه من إجراءات في إطار القانون لرفع «الهيئة» والقائمين عليها عن المضي في الإساءة للثوابت والرموز الإسلامية، إلا أنه وللحظة لم يحدث شيء وهو ما قد يدفع الهيئة إلى الاستمرار في غيبها.

وتساءل الطريجي... هل يقبل سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك تطبيق القانون في ضرب الوحدة الوطنية من دون تطبيق القانون عليها؟ متدداً على أن الأوضاع المضطربة في المنطقة تفرض على الكويت الاستعجال بقطع دابر الفتنة ومن وراءها قبل فوات الأوان، مؤكداً «أننا لا نطلب سوى تطبيق القانون». و دعا الطريجي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الهيئة، مشيداً بجهود الوزير الخالد في استتباب الأمن وتطبيق القانون والحفاظ على الوحدة الوطنية، والتي أخراها دعواته وزارة الشؤون إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إحدى الجهات الدينية في البلاد جمع التبرعات التي كانت تتم بالمخالفة للقانون، كما طالب وزير الإعلام وزير الدولة لإنجاز الشيخ سلمان الحمود بتطبيق القانون

سأله عن تظلمات الموظفين من التعيينات بالشركة

أبل للكندري: ما أسباب إعفاء رئيس كاسكو؟

شكاوى أو تظلمات قدمت من قبل موظفين في شركة كاسكو بشأن أي تجاوزات في التعيينات أو أي ممارسات محققة من قبل الإدارة التنفيذية؛ إذا كانت الإجابة بنعم - يرجى تزويدي بنسخ من هذه الشكاوى وما تم بشأنها، سواء كانت مقدمة للإدارة التنفيذية في كاسكو أو لمجلس إدارة كاسكو أو للخطوط الجوية الكويتية. واستفسر عما تم في الفترة من بداية شهر فبراير الماضي وحتى تاريخ ورود هذا السؤال من حيث إلغاء أية قرارات اتخذها مجلس إدارة كاسكو أو رئيسه أو نائبه أو اعتبار أي قرار في عداد المصدوم؛ إذا كانت الإجابة بنعم - يرجى تزويدي بنسخ من تلك القرارات مع ذكر أسباب إلغائها أو اعتبارها منعدمة مع تزويدي بقرار إعفاء تشكيل مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية أو ما يدل على تجديده.



• خليل أبل

تقدم النائب خليل أبل يسأله السيد وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري بشأن إصدار رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية قراراً بقبول استقالة رئيس مجلس إدارة الشركة كاسكو المقدمة منه وبناء عليه تم إصدار قرار بإعفاء أعضاء مجلس الإدارة من عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران وبأثر رجعي اعتباراً من 2015/12/16. وطالب الوزير بتزويده بنسخة من الاستقالة المقدمة من رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران كاسكو، ونسخة من قرار إعفاء أعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران من عضوية مهام عمله؛ وهل تم استلام أي

تسمح بالاختلاط في أحواض السباحة بلباس فاضح

الحدان: التجارة تغض طرفها عن تجاوزات الفنادق



• حمود الحدان

والصناعة من خلال أجهزتها ومنها إدارة التفتيش ومتابعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المشار إليها؛ إذا تزويدي بالإجراءات وأسلوب العمل بها ونتائج تطبيقها خلال العاميين الماضيين وبيان عدد الحملات التفتيشية التي قامت بها لمعالجة هذا الموضوع والنتائج التي أسفرت عنها هذه الحملات، وهل يسمح ترخيص الفنادق بإقامة أحواض سباحة ومعاهد صحية بشكل مختلط دون مراعاة للقيم وعادات المجتمع الكويتي الأصيلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة من الترخيص والجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص، وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى تزويدي بالإجراءات التي تمتة حيال هذه المخالفات، وكذلك خطة الوزارة المستقبلية لوقف انتشار هذه الأهر؟

قدم النائب حمود الحدان سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة يوسف العلي قال فيه أن المادة الثانية من الدستور نصت على أن دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ونصت المادة 10 على أن «ترعى الدولة إنشاء وتحسين من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي أما القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء فقد تناول في المادة رقم 198 وما يعدها من الفعل الفاضح العلي وخدش الحياء وعد ذلك جريمة، كما جاء في السادة المذكورة ما نصه: من أتى إشارة أو فعلا مخالفاً بالحياء في مكان عام أو بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام أو تشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين». وأشار إلى أن النظام العام في الكويت يحرم على حفظ الآداب العامة وعدم الإخلال بها، ويرفض خدش الحياء باللبس الفاضح وغيره، في بلد عرف عنه التزامه بأداب الشريعة الإسلامية الغراء والأخلاق العربية الأصيلة، وتميز أهله في محافظتهم على العادات والتقاليد والأعراف الكويتية، ورفضهم التعري بالاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية التي تستلزم خصوصية في ممارسة الرياضة والتمارين الصحية وحيث أن بعض الفنادق بدأت تتجاوز ذلك فتسمح بالاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية بلباس فاضح ترفضه القوانين،

المنطقتان تفتقران إلى مقومات السلامة والأمن السكني

طنا يقترح نزع ملكية قسائم الواحة والفردوس

تقدم النائب محمد طنا العنزي باقتراح بقانون في شأن نزع ملكية وتنظيم جميع القسائم السكنية في منطقة الواحة بمحافظة الجبراء ومنطقة الفردوس السكنية بمحافظة الفروانية حيث نصت مادته الأولى على أن تتولى الدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون نزع ملكية وتنظيم جميع القطع بمنطقة الواحة والفردوس السكنية بمحافظة الفروانية، إلا أن الأمر لا يزال بحاجة إلى معالجة جذرية، خاصة وأن هذه المنطقة تفتقر لكل مقومات السلامة والأمن السكني، فال مواطن بحاجة إلى سكن آمن وأسرته وهذا ما لا يتوافر في منطقة الواحة السكنية ومنطقة الفردوس نظراً لقدم وتهالك المسكن هناك، والتي كان بناؤها

تقدم النائب محمد طنا العنزي باقتراح بقانون في شأن نزع ملكية وتنظيم جميع القسائم السكنية في منطقة الواحة بمحافظة الجبراء ومنطقة الفردوس السكنية بمحافظة الفروانية حيث نصت مادته الأولى على أن تتولى الدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون نزع ملكية وتنظيم جميع القطع بمنطقة الواحة والفردوس السكنية بمحافظة الفروانية، فيما أشارت مادته الثانية على أن تؤخذ الإعتدات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة، أما المادة الثالثة فتتص على رئيس مجلس الوزراء والوزراء



• محمد طنا

الجبري يطالب باتخاذ إجراءات أمنية ضد من يبتون الفتن

طالب النائب محمد الجبري بوضع حد لما يسمى هيئة اليد العليا التي تحمل نفساً طائفاً وتسعى إلى تقويض تكوينات المجتمع وبت الفرقة وإنهاء الخلاف بين أبناء الوطن الواحد مستغرباً عدم خضوعها إلى التحقيق من قبل الجهات الأمنية.

وقال: من المفترض أن تستخدم القبضة الأمنية مع كل من يهدد استقرار البلد بغض النظر عن انتعاشاته المذهبية مشدداً على وقوره الطائفية والفتنة.



• محمد الجبري

اقترح تشكيل لجنة لتسعير المنتجات وإلزام المزادات بها

الشايح: الوسطاء يهدرون حقوق المزارعين

الداني الذي يفتح به المزاد، إضافة نسبة من 10 إلى 20٪ أرباحاً مع الوسيط عن السعر الذي تمت الترسية عليه، على أن ينقل الوسيط المنتجات التي مراكز البيع ويمارس عمله مقابل تلك النسبة دون أرباح أو رسوم أخرى ويضاف 10٪ من السعر بعد وصوله إلى مراكز البيع «الجمعي التعاونية». ويتم إلغاء الدعم، وتكون الأسعار للمنتج الكويتي حسب ما تراه اللجنة مقارنة مع أسعار المنتج المستورد، وذلك بحقق المزارع هدفه من بيع إنتاجه بأسعار مناسبة، فضلاً عن تحديد هامش ربح للوسيط دون مبالغ، وبالتالي نصل إلى سعر جيد للمنتج المحلي تتناسب الموازن والمستهلك وتحقق مكاسب لكافة الأطراف. المزارع والوسيط والمستهلك.



• فيصل الشايح

قال النائب فيصل الشايح إن للمزارع الكويتي دوراً هاماً في قضية الأمن الغذائي في البلاد بما يوفره من منتجات للمستهلكين عن طريق توفير أغلب احتياجات المجتمعات التعاونية ونقاط البيع الأخرى من الخضار والسلع المشابهة الأمر الذي يضمن استمرار حركة العرض والطلب في السوق المحلي ومن ثم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. وأضاف قائلاً على الرغم من تلك الأهمية التي يحظى بها المنتج لكن كافة الجهود المزارع الكويتي لصالح الوسطاء، فغالباً ما يقوم الوسطاء عند عرض المنتج المحلي بتثمينه بسعر المنخفض بأسماء مندنية لا تغطي تكلفة الكرتون في أحيان كثيرة، والأهملة كثيرة على ذلك، ومنهأ ان سعر كرتون المطاط بالمزاد 100 فلس، لينقله الوسيط

الليغيم يقترح إنشاء مستوصف لمنتسبي الداخلية في الجبراء

تقدم النائب سلطان الليغيم باقتراح برغبة لإنشاء مستوصف في محافظة الجبراء لمنتسبي وزارة الداخلية العلاجية والطبية لهم.



• سلطان الليغيم

مطبع: اليد العليا تنشر الكفر والزندقة

الله صلى الله عليه وسلم الصحابة الكرام وكذلك طعنهم في معتقدات المسلمين وتكفيرهم ودعمهم للخبث الحارب ياسر الحبيب وقناته الفاضلية التي تبث سموم الكفر والزندقة على مدار الساعة.

وأضاف أن على المسؤولين في وزارة الداخلية اتخاذ كافة الإجراءات ضد هؤلاء الزنادقة ومن يدعمهم وإحلالهم للقضاء حتى يتألوا أجزاءهم وفقاً لما أقسودوا في الأرض وتسيبوا فيه من فتنة في المجتمع بطرحهم الطائفي الضال.

طالب النائب أحمد مطيع الحكومة بمحاكمة ما يسمى ب«هيئة اليد العليا» التي اتضح أنها تنتهين أفكار الهارب ياسر الحبيب وتؤديه في طعنه بعرض النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام.

وقال إننا لن نرضى أن نمنس معتقداتنا ومقدساتنا من قبل هؤلاء الزنادقة الذين يدعون أنهم نورو يد علياً بل إن يداهم هي السطى و«هينتهم هي هيئة الشر والكفر والزندقة وذلك طعنهم بأهيات المؤمنين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وأفضل الخلق بعد رسول